

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التجارة  
مديرية التجارة لولاية بشار  
مصلحة ملاحظة السوق و الإعلام الاقتصادي

كيفية إدماج الأسواق الموازية ضمن  
الإطار القانوني للنسيج التجاري

• من إعداد السيد: يعقوب عبد الله

رئيس مصلحة ملاحظة السوق و التنظيم الاقتصادي

## مقدمة

التجارة بمعناها البسيط هي عملية البيع و الشراء التي تتم بين الأشخاص الطبيعية و المعنوية بمختلف مسمياتها تخضع في معاملاتها لعدة قوانين تضي عليها الطابع الرسمي و القانوني و تحفظ لكل طرف حقه و تبين له التزاماته، فالبائع يقدم خدمة للمستهلك و هذا الأخير يحصل عليها خالية من كل عيب أو خطر على صحته .

لكن قد لا يكون المفهوم هو الذي يحكم العلاقة بين البائع و المشتري فإذا تهرب البائع من التزاماته و أصبح همه الوحيد هو الكسب و التكسب دون مراعاة للقواعد و شروط ممارسة النشاط التجاري هنا نكون أمام تجارة فوضوية و غير شرعية بمختلف أشكالها زادت من حدتها الوضعية الأمنية التي سادت البلاد لأكثر من عشرية كاملة شكلت خرقا واضحا للنسيج الاقتصادي و التجاري و خطرا على الصحة العمومية و تفكيكا لآليات السوق بسبب المعاملات التضاربية باحتلال الأرصفة و الشوارع و الساحات العمومية مما شكل خطرا على النظام العام و امن و سلامة الساكنة إضافة إلى الأثر السلبي على التجارة النظامية و التجار النظاميين فكان لا بد من وقفة للسلطات العمومية للحد من هذه الظاهرة و استفعالها من خلال مراقبة تنظيمية و أخرى قمعية .

## I- القضاء على التجارة الغير شرعية

لحد من هذه الظاهرة السلبية المضرة بالاقتصاد الوطني والنظام العام قامت السلطات المعنية المركزية والمحلية باتخاذ إجراءات استعجالية وذلك بإعداد برنامج عمل يهدف أساسا إلى :

- ينبغي أن تنصب أولوية السلطات المحلية على الأسواق والفضاءات العمومية وكل الأماكن الأخرى التي تجري بها النشاطات غير الرسمية على مستوى التجزئة .  
- التعرف على المتدخلين أو الباعة الذين يمارسون نشاطهم في هذا المستوى.  
وبالعمل على وضع حيز التنفيذ الأعمال التالية :

- القيام بإحصاء المواقع والمتدخلين في التجارة غير الرسمية .  
- تحليل المعطيات المحصلة عن طريق الإحصاء وتحديد الاحتياجات المحلية في مجال القضاء على النشاط التجاري غير الرسمي (التهنية، الترميمات والانجازات الجديدة) .  
- تحديد القدرات المحلية الموجودة من اجل إدماج التجار غير الرسميين ضمن الهياكل الموجودة

- إعداد مخطط إدماج التجار غير الرسميين ضمن الفضاءات التجارية المعرفة ووضع حيز التنفيذ بالتعاون مع المصالح المعنية .  
-إعادة تنظيم وتهيئة الفضاءات التجارية المنظمة بطريقة تحسن نشاطاتهم التجارية من خلال :

\* الموقع الجيد .  
\* التنسيق على مستوى الولاية (البلديات فيما بينها) وأيضاً ما بين الولايات فيما يتعلق بتوقيت الأسواق الأسبوعية .  
\* إعداد مخطط التهنية ووضع حيز التنفيذ وترميم الهياكل .  
\* يجب أن يكون إعادة الاعتبار للأسواق اليومية وانجاز فضاءات جديدة من بين أولويات المشاريع الممولة ذاتيا سواء على مستوى الولاية أو البلدية .  
- تسوية الوضعية القانونية للأسواق التي لم تنظم من قبل البلديات المعنية بتنظيمها .

## الأضرار التي تتسبب فيها التجارة الغير شرعية

من أهم الأضرار التي تتسبب فيها التجارة الغير شرعية بممارسة النشاطات على الطريق العام هي كالتالي:

- المساس بالنظام العام وأمن وطمأنينة المواطنين .  
- تدهور المحيط والإطار المعيشي من خلال احتلال الفضاءات العمومية واستغلالها بطريقة فوضوية .  
- التهديد المستمر لصحة وأمن المستهلك جراء بيع منتجات ذات نوعية ومصدر مشكوك فيهما .  
- التهرب والغش الضريبي المؤديان إلى نقص كبير في إيرادات الخزينة العمومية .

- اكتناز مبالغ هامة متولدة عن التجارة غير الشرعية وتبييضها في تعاملات سرية أو استعمالها في تمويلات غير شرعية.
- المنافسة غير المتكافئة اتجاه التجار المسجلين في السجل التجاري والخاضعين للضريبة والأعباء المعتادة (التصريح بالعمال cnas، المشاركة بصندوق غير الأجراء casnos....الخ).

## أسباب انتشار التجارة الغير شرعية

- إن انتشار النشاطات التجارية على أرصفة الشوارع تشكل ملاذا عمليا وحلا سهلا لفئة كبيرة من الشباب والأقل منهم سنا ومن أهم أسباب انتشار هذه التجارة ما يلي:
- \* لا تتطلب رأس مال.
  - \* عدم الحصول على محل تجاري(عدم تسديد أعباء الكراء والكهرباء والماء والحراسة والتأمين )
  - \* لا تتطلب وسائل مالية معتبرة.
  - \* عدم الحصول على تكوين معين أو شهادة دراسية.
  - \* عدم الحيازة على رخصة أو ترخيص ما.
  - \* غير خاضعة للرقابة (التهرب الضريبي، عدم دفع الغرامات المالية).

## II- القضاء على النشاط التجاري غير رسمي

لتأطير والقضاء على النشاط التجاري غير رسمي لابد من السهر على مدى تطبيق ميدانيا الإجراءات التالية :

- وضع لجنة متابعة محلية مكلفة بالقضاء على النشاط التجاري الغير رسمي موضوعه تحت سلطة الوالي .

- تحديد برنامج عمل ذو المدى القصير والمتوسط من اجل تنظيم وإعادة انتشار نشاطات المتدخلين بالتجارة غير رسمية بالمواقع التي سيتم تهيئتها.

- دراسة عمليات إعادة الانتشار المقررة على مستوى لجنة امن الولاية قبل وضعها للتنفيذ .

- حرص مصالح مديرية التجارة ومصالح الأمن المختصة في مسار القضاء على النشاط التجاري غير الرسمي والعمل على عدم رجوعها إلى المواقع التي تم تطهيرها .

### اللجنة الولائية المكلفة بالقضاء على النشاط التجاري الغير رسمي

تنشأ هذه اللجنة على مستوى الولاية بموجب قرار ولائي(القرار الولائي رقم 703 المؤرخ في 16/06/2011 المتضمن إنشاء اللجنة الولائية للقضاء على النشاط التجاري الغير رسمي على مستوى ولاية بشار) .  
وتتكون هذه اللجنة من السادة :

- ✓ والي الولاية أو ممثل عنه رئيسا
- ✓ مدير التجارة (يضمن الأمانة التنفيذية)
- ✓ مدير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
- ✓ مدير أملاك الدولة
- ✓ مدير التعمير والبناء
- ✓ المدير العام OPGI
- ✓ مدير التشغيل
- ✓ مدير الوكالة المحلية ANEM
- ✓ مندوب الوكالة المحلية للسجل التجاري حسب جدول الأعمال.
- ✓ مندوب وكالة CNAS حسب جدول الأعمال
- ✓ مندوب وكالة CASNOS حسب جدول الأعمال
- ✓ رؤساء الدوائر المعنية بجدول الأعمال
- ✓ رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية بجدول الأعمال .
- ✓ مندوب الأمن الولائي
- ✓ ممثل الدرك الوطني
- ✓ ممثل الأمن الوطني

## مهام اللجنة الولائية

- تكلف هذه اللجنة الولائية بصفة خاصة بما يلي :
- إعداد معاينة مفصلة حول وضعية النشاطات التجارية غير الرسمية في مرحلة البيع بالتجزئة على مستوى مختلف بلديات الولاية.
  - ضمان التنسيق والمتابعة لعمليات الإحصاء والتعرف على المتدخلين غير الرسميين وكذا الأسواق والفضاءات التي تأوي نشاطات تجارية غير رسمية بالعمل الميداني لمصالح المجالس الشعبية البلدية المعنية ومديرية التجارة .
  - السهر على تحيين المعطيات المستقاة بانتظام.
  - تحديد برنامج إعادة الاعتبار للأسواق الموجودة والاحتياجات في مجال انجاز الأسواق الجديدة المغطاة والجوارية وكذا تحديد مواقع تواجدها.
  - القيام بكل عمل وتوفير كافة الشروط التي من شأنها إعطاء الحلول البديلة من اجل إدماج المتدخلين غير الرسميين ومن تم تسهيل إخلاء الفضاءات المحتلة بصفة غير شرعية .
  - برمجة أعمال للقضاء على الأسواق المؤقتة أو أي فضاء آخر محتل بصفة غير شرعية والإشراف عليها عندما يتم وضع حيز التنفيذ إجراءات القضاء على هذه الأسواق والحيلولة دون إعادة شغل هذه المواقع التي تم إخلاؤها.
  - المتابعة الدورية للأعمال التي شرع فيها والنتائج المحصل عليها وعند الاقتضاء إيجاد الحلول المناسبة للعراقيل المعترضة.

### III- الإجراءات العملية

#### إدماج ومرافقة المتدخلين الغير رسميين

يقصد بالإدماج مرافقة المتدخل الغير رسمي ابتداء من إحصائه والتعرف عليه إلى غاية بلوغه صفة التاجر بصفة كاملة مروراً بمحله أو مكان لعرض البضائع أو موقعا على مستوى السوق النظامي.

و كإجراءات عملية للقضاء و الحد من هذه الظاهرة قامت الإدارة المركزية (الوزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة التجارة) بإصدار عدة تعليمات وزارية مشتركة قصد تنظيم وتأطير عملية القضاء على التجارة غير رسمية أهمها :

- التعليمات الوزارية المشتركة رقم 01 المؤرخة في 2011/03/09.

- التعليمات الوزارية المشتركة رقم 2233 المؤرخة في 2012/12/05 .

- التعليمات الوزارية المشتركة رقم 832 المؤرخة في 2013/05/21.

والتي نصت على الإجراءات العملية الأساسية للقضاء على التجارة الغير رسمية والتي تتمحور في :

- إحصاء المتدخلين.

- مرافقة المتدخلين من اجل إدماجهم بالتجارة الشرعية.

- التحقق المسبق من قائمة المتدخلين المؤشر عليها من طرف الهيئات المعنية ( CASNOS-CNAS-CNRC ، البلدية ، مديرية التشغيل ..... الخ ) والمصادقة عليها على مستوى كل دائرة معنية.

- تهيئة الهياكل الأساسية الموجودة قصد الزيادة من قدراتها الاستقبالية بدون ان يؤثر ذلك سلبا على نشاطات التجار المتواجدين بها .

- انجاز هياكل أساسية جديدة بالبحث عن قدرات تموين ذاتية للجماعات المحلية (الولاية-البلدية)

- يجب أن تأخذ عملية إعادة النشر بأولوية حالات احتلال الطرق والأماكن العمومية.

- يتعين منح الأفضلية للنشاطات المساهمة في تموين السكان بالمواد الأساسية ( الخضر والفواكه).

- نقل المتدخلين نحو المواقع الجديدة للنشاط وإخلاء المواقع التي كانت مشغولة سابقا في نفس الوقت تحت إشراف مصالح الأمن المختصة إقليميا.

- إعادة نشر بعض النشاطات على مستوى المواقع المهيئة .

- ضرورة توفير محلات أو أماكن على مستوى الأسواق القانونية الموجودة أو الجديدة

من اجل إدماج المتدخلين غير الرسميين قبل كل عملية ترحيل من الفضاءات المحتلة بصفة غير شرعية (مع منع كل إشكال التنازل أو التأجير من الباطن ) وإعفائهم من مستحقات الإيجار لمدة 06 أشهر .

- الترخيص للمستفيدين من إجراء الإدماج لممارسة نشاطهم بصفة قانونية بعد نقلهم

إلى فضاءات تجارية منظمة ومهيئة لاستقبالهم بمنحهم رخصة إدارية من قبل مصالح البلدية مقر نشاطهم لمدة سنتين مرفقة بإعفاء ضريبي .

- منح قرار بلدي لرخصة ممارسة النشاطات التجارية الصغيرة والمحددة لمكان ممارسة النشاط وطبيعته ومقرر تخصيص المساحة المهيأة له وبطاقة التعريف بالمرخص له بممارسة هذه التجارة
- التقييم الدوري على مستوى المركزي لأعمال تسيير برنامج القضاء على التجارة الغير رسمية
- الإدماج التدريجي لممارسة النشاطات التجارية غير الشرعية في المجال التجاري الرسمي وتسجيلهم في السجل التجاري .



## IV- القضاء على التجارة الغير شرعية في ولاية بشار

في إطار متابعة وتسيير برنامج القضاء على التجارة غير الرسمية قامت مصالح مديرية التجارة لولاية بشار من خلال اللجنة الولائية للقضاء على هذه الظاهرة بإحصاء 11 فضاء تجاري ينشط بصفة غير شرعية وإحصاء 1123 متدخل غير شرعي وبعد إيجاد بدائل بتوفير فضاءات تجارية تم إعادة تهيئتها أو انجازها بتمويل محلي ذاتي أو بأغلفة مالية ممنوحة من وزارة الداخلية حيث تم انجاز سنة 2012 ما يلي :

- انجاز 03 أسواق جوارية بحي الدبدابة ، بشار الجديد و المنطقة الزرقاء بغلاف مالي قدره 16.000.000,00 دج

- انجاز سوق مغطاة بحي البدر 250 مسكن بغلاف مالي قدره : 27.997.515,00 دج

- إعادة تهيئة المساحة الكبرى (الأروقة الجزائرية سابقا) بغلاف مالي قيمته 11.962.376,39 دج ليحول إلى مركز تجاري .

- إعادة تهيئة المساحة الكبرى (سوق الفلاح سابقا ) بغلاف مالي قدره 46.000.000,00 دج ليحول إلى مركز تجاري .

- انجاز ثلاثة أسواق جديدة (برنامج باتيميتال) بغلاف مالي قدره : 93.083.714,67 دج

استعملت هذه الفضاءات المعاد تهيئتها او المنجزة لإدماج وإعادة انتشار التجارة غير الرسمية حيث تم القضاء على سبعة فضاءات غير رسمية من أصل 11 فضاء محصى على مستوى الولاية (أعطيت الأولوية للاماكن العمومية او الطرق المحتلة ) ادمج بها 808 متدخل .

مع الإشارة الى العمل الجبار والمجهود الذي قامت به اللجنة الولائية للقضاء على التجارة الغير رسمية والتجربة الرائدة في هذا المجال التي سجلتها ولاية بشار .  
إلا أن ولصعوبة العملية وعدم توفر البدائل تبقى تسجل عدة نقائص أهمها :

- عدم التزام المتدخلين بإتباع الإجراءات المطلوبة .  
- بعض الهيئات المعنية لم تؤدي دورها بخصوص المتابعة الإدارية للمتدخلين والمراقبة الميدانية للفضاءات التي ادمجوها وعدم الحرص على تثبيت المتدخلين في الأماكن التي تم نشرهم بها.

- توقف العملية لمدة تزيد عن 06 سنوات و عدم استكمال البرنامج

- إيقاف نشاط اللجنة الولائية للقضاء على التجارة غير الرسمية طيلة هذه المدة .

**جدول يوضح الفضاءات التجارية التي تم القضاء عليها والتي في انتظار التسوية  
الفترة من 2012/09/18 إلى 2018/06/26**

الملاحظات المسجلة	الإجراءات المتخذة اتجاه الممارسين (البديل)	عدد التجار الذين تم ادماجهم	تاريخ القضاء على هذا السوق (اليوم)	النشاطات التجارية الممارسة	عدد الممارسين للأنشطة التجارية المحصنين بهذا السوق	البلدية المتواجدها	تسمية السوق
/	تم إدماجهم بالأسواق الجوية الثلاثة التي انجزت بحى غراسة يوم 2013/07/20	125	2012/09/17	الخضر والفواكه	149	بشار	سوق بوهلال
/	ترحيلهم إلى سوق المغطاة بحى البدر	47	2012/09/27	الخضر والفواكه	104	بشار	حي البدر (قندهار)
/	تم إدماجهم بالمحلات المنجزة في اطار برنامج رئيس الجمهورية	16	2012/10/07	تجارة متنوعة	16	بشار	واجهة السوق المغطاة وسط المدينة
/	تم ترحيلهم إلى الأروقة الجزائرية سابقا تم ترحيلهم إلى سوق الفلاح سابقا	239-327	2012/10/28	تجارة متنوعة	626	بشار	سوق البراريك وسوق تندوف
/	- إعادة تنظيمهم في نفس المكان في مربعات قابلة للإزالة.	30	2013/07/10	الخضر والفواكه	30	بشار	سوق المخاليف
/	- تم ادماجهم بالمحلات المنجزة في اطار برنامج رئيس الجمهورية	06	2012/04/15	الخضر والفواكه	06	إفلي	وسط المدينة
/	تم ادماجهم بالسوق الجوي المنجز من طرف البلدية	18	2013/03/09	الخضر والفواكه	07	الواتة	وسط المدينة
/	في انتظار القضاء على هذا السوق	/	/	الخضر والفواكه	75	بشار	بشار الجديد قرب سوق المغطاة الطريق العمومي
/	في انتظار القضاء على هذا السوق	/	/	الخضر والفواكه	50	بشار	الدبابية قرب سوق الرحمة
/	في انتظار القضاء على هذا السوق	/	/	الخضر والفواكه	40	بلدية العبادلة	العبادلة وسط المدينة
/	في انتظار القضاء على هذا السوق	/	/	الخضر والفواكه	20	بني ونيف	بني ونيف

**الفضاءات التجارية الموازية والممارسين بها والمدمجين بالتجارة الشرعية**  
**الفترة من 2012/09/18 الى غاية 2014/06/10**

عدد الممارسين غير شرعيين في انتظار الادمج	نسبة الباعة الممارسين بالتجارة الشرعية	عدد الممارسين الذين تم اعادة نشرهم (ادماجهم) بالفضاءات الشرعية	عدد الممارسين غير شرعيين المحصنين	نسبة الفضاءات التجارية الموازية التي تم القضاء عليها	عدد الفضاءات التجارية الموازية التي تم القضاء عليها	عدد الفضاءات التجارية الموازية المحصية
315	% 72	808	1123	% 64	07	11